

## قضايا التلبس بالمخدرات

بشكل سرطاني تتضاعف أرقام قضايا التلبس بالمخدرات التي تحملها إلينا إحصائيات الجرائم سنوياً ، بل يومياً ، إلى الحد الذي يمكننا معه المقارنة بين عدد مأموري الضبط القضائي وكم قضايا التلبس ، وكأن التلبس صار قرين كل جريمة ، أو كأن كل جريمة صارت في حالة تلبس ، صحيح أن ضبط الجرائم ومعاقبة مرتكبيها وهو عين العدل وغاية العدالة ، لكن المرعب بل والمخيف أن تصل إحصائيات جرائم أو قضايا التلبس إلى عدد المليون والنص مليون في سنة واحدة.

ووجهة الدهشة حقيقة ليس هذا الحكم المرعب والمخيف ، بل ما ألت إليه هذه القضايا ، وبمعنى أوضح التصرفات والقرارات والأحكام التي صدرت في خصوص هذا الكم من القضايا.

أصدرت المحاكم أحكاماً بالبراءة لعدم توافر أي حالة من حالات التلبس في أكثر من ٩١٪ من هذا الكم من القضايا ، أي لأكثر من مليون وثلاثمائة قضية زعم أنها ضبطت في حالة تلبس !!٠٠٠ أصدرت النيابة العامة قراراتها بالتقرير بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية لأسباب حاصلها انتفاء حالات التلبس قانوناً في أكثر من عشرة آلاف قضية تلبس !!٠٠٠

صدرت أحكام بالإدانة في الكم المتبقي من قضايا التلبس وهو ما لا يجاوز ٧٪ من إجمالي قضايا التلبس التي ضبطتها أجهزة الأمن !!٠٠٠

### التلبس كسبب مستقل للبراءة في قضايا المخدرات .

يقصد بالتلبس كسبب مستقل للقضاء بالبراءة - وعلي ما سيرد تفصيلاً - نفي حالة التلبس ، وبمعنى أبسط نفي ضبط الجريمة في حالة من حالات التلبس ، والتلبس كسبب مستقل لطلب البراءة والحكم بها يطرح تساؤلين فائقي الأهمية هما أساس فكرة التلبس وكذا المدخل الطبيعي لإعداد خطة الدفاع في قضايا التلبس وبالأدق القضايا التي يزعم ضبطها في حالة تلبس.

التساؤل الأول ٠٠٠ هل كل جريمة تقع تكتشفها السلطات ٥٠٠٠

فى مجال مكافحة الجريمة بمحاولة الكشف عما يقع منها وضبط فاعلها أو فاعليها فان ثمة احتمالين قائمين.

الاحتمال الأول - أن تقع الجريمة ولا تكتشف السلطات أمرها فيظل المجرم والجريمة مجهولان.

الاحتمال الثاني - أن تقع الجريمة وتكتشف السلطات أمر وقوعها فيتحقق العلم بالجريمة وتسعى السلطات إلى محاولة ضبط مرتكبها.

ومعنى ذلك أنه لا يشترط حتماً أن تعلم السلطات بأمر وقوع و ارتكاب كل الجرائم ، فكم من الجرائم تقع وتتم ولا تعلم السلطات أمر وقوعها ، وإذا اكتشفت السلطات وقوع الجريمة ، فإن ثمة تساؤل أكثر أهمية ، وهو محور وأساس دراستنا لكونه كما أوضحنا المدخل الطبيعي لدراسة التلبس .

#### التساؤل الثاني ٠٠٠ متى اكتشفت السلطات وقوع الجريمة ٠٠٠؟

فى مجال تحديد وقت أو زمن اكتشاف السلطات للجريمة ، بمعنى قياس الزمن الواقع بين وقوع الجريمة واكتشافها ، ثمة ثلاثة احتمالات ثلاثة هي ...

الاحتمال الأول - اكتشاف الجريمة أثناء وقوعها أو ارتكابها

وفي هذه الحالة تكتشف السلطات أمر الجريمة حال حصولها ، بمعنى أن اكتشاف السلطات للجريمة يتعاصر زمنياً مع وقوعها ، فيكون لوقوع الجريمة واكتشافها حيز أو نطاق زمني واحد.

الاحتمال الثاني - اكتشاف الجريمة أثر وقوعها ( في الزمن اللاحق مباشرة لوقوعها ) .

وفي هذه الحالة تكتشف السلطات وقوع الجريمة أثر ارتكابها ، أي فى الزمن اللاحق مباشرة لوقوعها بمعنى أن تقارب زمن وقوع الجريمة مع زمن اكتشافها ، فيكون لوقوع الجريمة حيز أو نطاق زمني مغاير للحيز أو النطاق الزمني لاكتشافها ، إلا أنهما متقاربان إلى حد التداخل دون الاندماج.

الاحتمال الثالث - اكتشاف الجريمة بعد وقوعها بمدة طويلة.

وفى هذا الحالة تكتشف السلطات وقوع الجريمة ولكن بعد فوات أو مضي فترة زمنية طويلة لاحقة على وقوع الجريمة ، أي أن لوقوع الجريمة حيز زمني بعيد تماما عن الحيز الزمني لوقوعها أو لارتكابها.

### جريمة المخدرات المتلبس بارتكابها

### جريمة المخدرات الغير متلبس بارتكابها

التفرقة بين وقوع الجريمة واكتشافها ، وبالأدق التفرقة بين وقت وقوع الجريمة ووقت اكتشاف السلطات لها وضبطها يعني أن التلبس هو زمن وقوع الجريمة وليس الجريمة ذاتها ، أساس ذلك أن الجريمة حينما تقع أو تتم ، إما أن تكتشف السلطات أمرها وإما لا تكتشف أمرها ، وإذا اكتشفت السلطات وقوع الجريمة فان واقعة الاكتشاف إما أن تحصل حال ارتكاب الجريمة وأما بعد ارتكابها بفترة قصيرة وإما بعد ذلك بفترة طويلة.

والواقع أن الجريمة قائمة فى كل تلك الحالات بمعنى أن اكتشاف السلطات لأمر وقوع الجريمة أو عدم اكتشافها لا يؤثر على قيام الجريمة ، فالجريمة وقعت بالفعل ، والخلاف أو المشكلة يدور حول زمن أو وقت اكتشاف الجريمة ، ومدى قرب أو بعد زمن الاكتشاف عن زمن وقوع الجريمة.

إذا ٠٠٠ فارتكاب الجريمة شيء ، واكتشافها شيء آخر تماما ، صحيح أن اكتشاف الجريمة هو المدخل الطبيعي والتلقائي للبحث عن مرتكبها والتحقيق معه ومحاكمته إلا أنه لا ينكر أن من الجرائم ما يرتكب ولا تكتشفه السلطات أو تعلم شيء عنها .

### الحيز المكاني والحيز الزمني للجريمة

لكل جريمة حيز مكاني وحيز زمني ، ويقصد بالحيز الزمني للجريمة الوقت أو الزمن الذي استغرقته الجريمة لتتم ( لتتكامل عناصر الركن المادي للجريمة ) وبمعنى آخر الحيز الزمني هو

الوقت الذي استغرقه المتهم لارتكاب جريمته.

والتساؤل ٥٠٠ إذا كان للتلبس شيء و الجريمة المتلبس بها شيء آخر ٥٠٠ فما المقصود بالتلبس ككيان متميز ومختلف ٥٠٠

إذا كان اكتشاف السلطات للجريمة أو عدم اكتشافها لها لا يؤثر وكما ذكرنا في وجود الجريمة وقيامها فالجريمة وقعت بالفعل ، فان اكتشاف السلطات للجريمة وهى فى مجرى نفاذها أو أثر وقوعها مباشرة ، دون الاكتشاف المتراخي أو البعيد ، بمعنى أن الجريمة وأن كانت قائمة ( أي وقعت بالفعل ) إلا أنها تتصف بصفة معينة أو توجد فى حالة معينة هي حالة التلبس ، فالتلبس فى جوهره زمن - زمن اكتشاف الجريمة - والتوصل لوجود الجريمة فى حالة تلبس من عدمه لا يتم إلا من خلال تساؤل ذي شقين.

متى تم اكتشاف الجريمة ٥٠٠

متى وقعت الجريمة ٥٠٠

لا حديث عن جريمة فى حالة تلبس إلا بالحديث عن وقت اكتشاف الجريمة ولذا فان إثبات وقوع الجريمة شيء وإثبات كون الجريمة متلبس بها شيء آخر ، وعملا فان مأمور الضبط القضائي يلتزم ببيان ماهية حالة التلبس التي تم اكتشاف الجريمة وضبطها من خلالها بما يوجب بيان الزمن الذي ضبطت فيه الجريمة لإمكان القول بوجود الجريمة أو بضبط الجريمة فى حالة تلبس ، وتلتزم جهة التحقيق ( النيابة العامة - قاضي التحقيق ) ببيان مقومات حالة التلبس بمعنى تعاصر أو تقارب زمن وقوع الجريمة مع اكتشاف مأمور الضبط لها ، وأخيرا تلتزم محكمة الموضوع ببيان حصول حالة التلبس قانونا بأن تبين فى حكمها متى وقعت الجريمة ومتى اكتشفت ، والأهم هو دور الدفاع فى نفي وجود حالة تلبس ٥٠٠ وكما سيلي وهو موضوع هذا الباب ومحورة.

لذا كانت وستظل قضايا التلبس بجرائم المخدرات أحد أهم المشكلات التى واجهت وتواجه وستواجه الدفاع .

الباب الأول :- قضايا المخدرات التي تضبط في حالة التلبس.

الباب الثاني :- الاستيقاف كمدخل للتلبس في قضايا المخدرات.

الباب الثالث :- الدفاع الخاصة بالتلبس في جرائم المخدرات.

## قضايا المخدرات التي تضبط في حالة تلبس

تمهيد وتقسيم :

إعداد المحامي لخطه دفاعه في أحد قضايا التلبس بالمخدرات يوجب الإلمام بعدة مبادئ أو أسس تحكم البنيان القانوني لحالة التلبس ، فهي أشبه بالضوابط التي يسهل من خلالها القول بوجود حالة تلبس أو بانتفائها.

أن الجريمة قد تقع ولكن لا تكتشفها السلطات ولا ينفي عدم علم السلطات بالجريمة وقوعها ، فكم من الجرائم تقع ولا تعلم عنها السلطات شيء.

أن مجرد علم السلطات بأمر وقوع الجريمة - مجرد العلم بوقوع الجريمة - لا يعني أن الجريمة في حالة تلبس ، والمهم متى اكتشفت السلطات أمر وقوع الجريمة ، وبمعنى آخر وقت أو تاريخ اكتشاف الجريمة ، فحالة التلبس لها شروط ومكونات .

انتفاء التلبس ٠٠٠ والقضاء بالبراءة.

أوضحنا أن التلبس شيء ، والجريمة التي وقعت شيء آخر ، فوقوع الجريمة - مجرد وقوع جريمة - لا يخول مأمور الضبط القضائي تلك السلطات التي يخولها له ضبط الجريمة في حالة تلبس ، إلا أن ذلك لا يعني انعدام الصلة بينهم ، فالقول بوجود الجريمة في حالة تلبس أو متلبسا بها يعني أن الجريمة اكتشفت حال ارتكابها أو بعد ارتكابها بفترة قصيرة ، أي أن الجريمة وقعت في ذات الحيز الزمني لاكتشافها أو في حيز زمني قريب منه ، الجريمة وفقا لوقت وزمن اكتشاف وقوعها إحدى حالتين.

جريمة غير متلبس بها.

جريمة متلبس بها .

والتساؤل ٠٠٠ كيف يمكن للدفاع الوصول للقضاء بالبراءة من خلال نفي حالة التلبس أي بعيدا عن الجريمة ونفيها ككيان قانوني قائم ومستقل ٥٠٠٠

فى جريمة المخدرات المتلبس بوقوعها - أى التى تعاصر أو تقارب زمن وقوعها مع زمن اكتشافها وضبطها - فان لدفاع دور ومهمة تتجاوز دورة ومهمته فى القضايا التى لا تلبس فيها ٠٠٠ وتتاول خطة الدفاع فى القضايا المتلبس بارتكابها ٠٠٠

أولا :- حالة التلبس كحالة قائمة بذاتها ومدى توافر عناصرها ومقوماتها القانونية.

ثانيا :- الجريمة المتلبس بها بمختلف أركانها وعناصرها القانونية.

ويكفي الدفاع للوصول للقضاء بالبراءة أن يفلح فى نفي حالة التلبس ، أى يكفي أن يثبت الدفاع أن الجريمة وقعت فى زمن مغاير لزمن الضبط ، بالأدق فى غير حالة من حالات التلبس ، على اعتبار أن جوهر التلبس زمن والوصول لانتفاء حالة التلبس يعنى - وكما سيلى تفصيلا - بطلان كافة الإجراءات اللاحقة عليه من قبض وتفتيش ٠٠٠ ذلك أن المشرع حول مأمور الضبط القضائي - فى حالة التلبس بالجريمة - مجموعة من الصلاحيات القانونية ( مزيد من إجراءات الاستدلال وبعض إجراءات التحقيق الابتدائي ) التى يمتنع على مأمور الضبط القضائي ممارستها فى غير حالة التلبس ، فالأصل وكما سيلى هو خطر تلك الإجراءات أو الصلاحيات على مأمور الضبط القضائي والاستثناء صلاحية ممارستها شريطة أن يكون مأمور الضبط القضائي بصدد حالة تلبس حقيقية لا مختلفة ولا مفتعلة.

حالة التلبس وازدواج دور الدفاع.

القول بوجود الجريمة فى حالة تلبس يعنى ازدواج دور الدفاع ، فالتلبس حالة قائمة بذاتها تقتضى من الدفاع التصدي لها باستيضاح عناصرها القانونية وجوهرها الزمن كما أوضحنا ، ومدخل دراستها عمليا لا يتم إلا من خلال تساؤل وحيد ذى شقين.

متى وقعت الجريمة ، متى اكتشفاها السلطات ٥٠٠

أما عن الدور الآخر للدفاع فهو الجريمة ذاتها ككيان قانوني مستقل ، فقد تتوافر حالة التلبس قانونا ، ومن ثم ينتقل دور الدفاع إلى دراسة الجريمة ذاتها ٠٠٠

ولما كان القول بانتفاء حالة التلبس يعني أن الإجراءات التي تترتب على حالة التلبس الباطلة ، باطلة بالتبعية ، ما دامت مستمدة منها ومستندة عليها فقد اتضحت أهمية دراسة التلبس كمدخل مستقل للوصول للقضاء بالبراءة ، وعلى ذلك فإن خطة القسم الثاني تنحصر في كيفية الوصول إلى القضاء بانتفاء حالة التلبس وصولاً للقضاء ببطلان ما ترتب عليها من إجراءات وصولاً للقضاء بالبراءة.

وأخيراً ٠٠٠ التلبس أو حالة التلبس والوجود الحقيقي للجريمة.

إذا كان وجود الجريمة في حالة تلبس - تلبس صحيح قانوناً - خول القانون مأمور الضبط القضائي عدة صلاحيات أخطرها حق القبض والتفتيش ، وممكن الخطورة لم يعد في زعم وجود الجريمة حالة تلبس بل في اختلاق الجريمة ثم الزعم أنها كانت في حالة تلبس ، فالمشكلة في تصورنا لم تعد في حالة التلبس ذاتها وإنما في اختلاق الجريمة والزعم أنها ضبطت في حالة تلبس ، فالبعض من مأمور الضبط القضائي ، من ذوي النفوس الضعيفة لا يكتفي بزعم وجود حالة تلبس ليحق له القبض والتفتيش ، بل أنه يقوم بدور أكثر خطورة ، فهو يختلق الجريمة ويختلق حالة التلبس ، فدرس مخدر على شخص أو اختلاق لحالة تلبس بل اختلاق للجريمة ولحالة التلبس.

الأستاذ الزميل :

إن القضية التي تضبط في حالة تلبس ، وبالأدق قضية المخدرات التي تضبط في حالة تلبس تثير مشكلتين.

الأولى :- هل هناك جريمة وقعت بالفعل ؟

الثانية :- إذا كانت هناك جريمة فعلاً ، فهل ضبطت فعلاً في حالة تلبس بحيث تبيح للمأمور الضبط القضائي حق القبض والتفتيش.

تقسيم

الفصل الأول ٠٠٠ حالة التلبس بجريمة مخدرات

الفصل الثاني ٠٠٠ حالات التلبس علماً وعملاً وقضاءً

الفصل الثالث ٠٠٠ شروط صحة حالة التلبس بجريمة مخدرات.